رئيس مجلس محافظة بابل لـ(المدى)

أعددنا نظاماً لمراقبة أداء الأجهزة الإدارية والمشاريع المنفذة من قبل المنظمات الدولية

بابل-علي المالكي

إثر صدور قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت الذي يعزز اللامركزية منحت مجالس المحافظات صلاحيات واسعة تمكنها من أداء عملها بالشكل الذي يساعدها في خدمة المواطنين على نحو أفضل.

(المدى) التقت المحامي حسين منصور الصباق رئيس مجلس محافظة بابل للتعرف على طريقة عمل المجلس في إطار الرؤية الجديدة لنظام الحكم فقال:

صلاحية الحكومة الاتحادية

إن المجلس وفي بداية تأسيسه في 15 شباط كان يعمل على وفق المبادئ القانونية العامة التي لا تتعارض مع نصوص القانون النافذة في علاقاته مع الدوائر الرسمية، والمسؤولين الإداريين، وكان يعتمد تلك المبادئ لسببين، الأول عدم وضوح الصلاحيات الحقيقية للمجلس بسبب عدم وجود دستور للبلاد يوضح سلطات المجالس، ولكن بعد التوقيع على قانون إدارة الدولة العراقية ونفاذه والذي أصبح يعد الدستور المؤقت للبلاد فقد تغيرت الرؤى القانونية لعمل المجلس والأسس التي يعمل بمقتضاها ففي الوقت الذي كنا سابقا نرى أن مجلسنا هو استشاري وخدمي أصبحت الصلاحيات المعطاة للمجلس واسعة وغير محدودة وأصبح له الحق في الرقابة على الأجهزة الإدارية وتقديم الخدمات إضافة إلى مهام واسعة في مختلف مجالات الحياة في الدولة، حتى اني استطيع القول أن للمجلس حقا في ممارسة جميع الصلاحيات التي تمارسها الحكومة الاتحادية، عدا السلطات الوارد حصرها في المادة 34،25 والمسماة بالسلطات الحصرية والتي تقتصر ممارستها على الحكومة الاتحادية، فأصبح المجلس يمثل حكومة مصغرة في حقيقة الأمر.

لجان عديدة ومهام واسعة

•وما هي لجان المجلس؟

-لقد شكل المجلس مؤخرا لجنة واحدة هي لجنة الخدمات والمشاريع والتي تنبثق عنها عدة لجان فرعية أخرى وهي اللجنة الصحية والزراعية والتربوية و.. والخ، وتتألف من ثمانية عشر عضوا يقومون بممارسة جميع المهام المشار إليها في اللجان الفرعية وكذلك ما يتعلق بالمشاريع العامة والخدمات في المحافظة.

•ما هو دور مجلس المحافظة في الرقابة على الأخطاء؟

-إن للمجلس الحق بالإشارة إلى كل خلل يمكن أن يقع في كل الأجهزة مثلما هو الحق لكل مواطن من أجل تصحيح الخلل والتخلص من العناصر الفاسدة، ولكن يجب أن أوضح أن من المهام المركزية للحكومة الاتحادية هو ما يتعلق بعمل ثلاث وزارات وهي الدفاع والداخلية والتي منها المرجع الأعلى لجهاز الشرطة.

•هل تقوم اللجان بالإشراف والمتابعة على أعمال إعادة الإعمار والأموال التي تخصصها المنظمات الإنسانية؟

-نعم إن للمجلس الحق في الإشراف والمتابعة وإن المنظمات الدولية الإنسانية R.T.I/G.S.T/C.P.A لا اعتقد إنها سوف تمنع اللجان من الاستيضاح عن أي معلومة تريدها وهذا ما تم التوصل إليه من خلال الأحاديث والمناقشات العامة مع هذه الجهات الآن حداثة تشكيل اللجان يجعلنا نقول بأمانة بأننا لم نصل إلى مستوى الإشراف المطلوب خلال الشهر الماضي إلا أن الإشراف سيكون بفاعلية اكبر إن شاء الله وقد تمت بالفعل مفاتحة بعض هذه الجهات وهي G.S.T وطلبنا منها إعلامنا عن المشاريع التي تقوم بتنفيذها وكذلك المشاريع المزمع تنفيذها مستقبلا.

ومن المقترحات التي تحتل أهمية في تطوير عمل المجالس في المحافظات هو عقد الندوات الجماهيرية والإعلامية لتفعيل دور المجلس وحثه على العمل واستضافة المجلس لرؤساء ومدراء الدوائر في المحافظة وجعل الباب مفتوحا مع المجالس المحلية وزيادة التعاون معها لأبعد الحدود وتعميق دورها، وكذلك استقبال المواطنين من كل الشرائح والاستماع لهمومهم ومشاكلهم مباشرة سيما وأن المواطن هو العين الذي يدعم المجلس ويعلن نجاحه أو فشله لذا يجب أن نسعى إلى الارتقاء بالخدمة التي يمكن أن نقدمها إليه.

دور أبناء العراق في صناعة المجتمع المدني الديمقراطي

بغداد-هاتف فرحان

قبل الحديث عن المجتمع المدني وما هو المجتمع المدني ينبغي أن نمهد للتعريف بهذا الموضوع فالمصطلح المجتمع المدني بشكله المحدد والدعوة إلى إقامته نشأت في أوربا في القرن السابع عشر كما يفيد أغلب الباحثين والمؤرخين لهذا المصطلح وبالشكل الذي يتناسب ظروف النشأة وفلسفتها النظرية فالمعروف أن أوربا كانت تعيش في عصر الظلام والاضطهاد السياسي والفكري الذي تمارسه الكنيسة والإقطاع والنبلاء والملوك والأباطرة وكانت المجتمعات حينها تخضع لإرادة الحاكم المستبد وإرادته هي القانون في المجتمع والسلطة في ذلك الحيز التاريخي لا ينظم سلوكهما قانون وإن وجد فلا سيادة له وهو تعبير عن إرادة الحاكم والإنسان خاضع لإرادة هذا الطاغوت ولا حرية ولا حقوق إلا ما تفضل بها الحاكم عليه وحين بدأت النهضة السياسية والمناداة بحقوق الإنسان في أوربا والتي كانت تصادرها الكنيسة وتضع حظرا على الفكر والتفكير ونشاط الفرد والجماعة حينذاك تقدم رواد الفكر والنهضة الأوروبية الحديثة بنظرية المجتمع المدني ونشأ هذا المصطلح فكتب في ذلك هوبز وروسو ولوك وهيغل وماركس وآخرون غيرهم من مفكري أوربا ورواد نهضتها الحديثة كل في مرحلته ونظروا لهذا المجتمع وكان الحديث عن المجتمع المدني قد اختفى بعد قيام الحضارة الأوروبية الحديثة ثم نشط الحديث عنه كما نشط التنظير له، وتطور المفهوم في الحقبة الأخيرة وقد تعددت الآراء والتعاريف لهذا المصطلح وتباينت منذ نشأته لاسيما في إطار المدرستين الماركسية والرأسمالية على صعيد سيادة القانون واحترام إرادة الإنسان وحقوقه في حقول الفكر والسياسة والانتاج وتحديد دور السلطة وإعطاء الأمة (المجتمع) الدور الكبير في بناء الحياة وصنع القرار السياسي وإرساء الحياة على أساس التعاون (المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني الإنسانية غير الحكومية) وقبول النقد والرأي الآخر لما يعود بالفائدة للمجتمع عن طريق تفاعل هذه المؤسسات مع بعضها البعض. ويتضح من المفاهيم والتعاريف المختلفة لتعريف المجتمع المدني أن أصحابها يتحدثون عن عدد من القضايا والمفاهيم والآليات السياسية والفكرية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية ويحاولون أن يشكلوا صورة هذا المجتمع من خلالها كل على وفق رؤيته وفهمه ونظريته فما عرف به (أنه المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة والمجتمع المدني في الفكر الأوربي الرأسمالي يقوم على أبعاد هي (1) في المجال الاقتصادي يعتمد على حرية السوق (2) في المجال السياسي يقوم على أساس تشكيل السلطة من الشعب (3) أن مفهوم المواطنة يحدده القانون الذي يضعه المجتمع ويعرفه آخرون بأنه المجتمع الذي يتلاشى فيه دور السلطة على المستوى الذي يتقدم فيه دور المجتمع على دور الدولة، بل ويذهب فريق آخر إلى اعتبار السلطة وجودا معارضا ومواجها لوجود الدولة لذا يجب تقليص دورها ليسود دور المجتمع ويركز الذين كتبوا عن المجتمع المدني أن هذا المجتمع هو الوجود الثالث بين الفرد والدولة بين الفلسفة الفردية التي تعطي مجالا غير محدود للفرد وبين نظرية سيطرة الدولة واتساع سلطتها ونشاطها وعرف أيضا بأنه (مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع الخلاق. وعرف المجتمع المدني بأنه ميدان وحيد يتكون من فعالية أناس يتمتعون بحرية الانتخاب ويمارسون هذه الحرية في إطار القانون والقواعد العامة وبشكل مستقل عن إرادة وقرار السلطة السياسية أو الحاكم. وعرف آخرون المجتمع المدني بأنه (كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع دون تدخل من الحكومات). إن تطور مفهوم المجتمع المدني ينبع أساسا من قاعدة ثقافية عامة يشترك بها جميع أفراد المجتمع بما يحقق لهم العيش بكرامة وسلام فيضمر ويموت المجتمع المدني إذا كانت القاعدة العريضة مضطهدة ومنغلقة ومعزولة وخير مثال ما جرى علينا في المرحلة السابقة. أن المتتبع لحركة تطور المجتمع المدني يلاحظ بوضوح أثر العامل الثقافي في تطور هذا المجتمع فعلى جميع المؤسسات حكومية وغير حكومية أن تولي قضية الثقافة دورا أكبير إذا ارادت أن ترتقي بواقع المجتمع العراقي وتضع هذا الوجود الذي سيكون له أثر واضح وفعال في مختلف المجالات والاتجاهات في

لمناسبة مرور عام على سقوط نظام صدام لنوقف انتهاكات حقوق الانسان العراقي نهائيا

بغداد - إسماعيل داود

بعد مضي سنة على الحرب الأخيرة التي أسفرت عن سقوط النظام الفاشي وسيطرة قوات الاحتلال على العراق وبعد عقود طويلة من حكم قمعي خلف تركة كبيرة من انتهاكات حقوق الإنسان، مئات الألوف من الضحايا نتيجة عمليات القتل الجماعي واستخدام أسلحة الدمار الشامل والتعذيب والتغييب والتهجير وغيرها ولا يزال مصير الألوف مجهولاً بالرغم من بلوغ المقابر الجماعية المكتشفة اكثر من 260 مقبرة جماعية وبالرغم من الكشف عن المئات من الأطنان من الوثائق السرية حول تلك الجرائم وتشكيل وزارة عراقية لحقوق الإنسان وأخرى للمهجرين والمهاجرين وتشكيل عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان وبعد مرور عام كامل تشكل عبئا كبيرا، بسبب أمرين مهمين الأول عدم محاكمة المتورطين بجرائم ضد الإنسانية ومرتكبي انتهاكات لحقوق الإنسان في الفترة الماضية والآخر عدم التوصل لآلية مناسبة لتعويض الضحايا، حيث أن التأخير بتشكيل تلك المحاكم سبب انتشار عمليات الثأر ومنح المتورطين بالانتهاكات فرصة الإفلات من الحساب.

كثرت الوعود

ان هذين الأمرين كثر الحديث عنهما وكثرت الوعود المضروبة حولهما، ولكن لاشيء ملموس حصل حتى الآن، لذلك من الصعوبة التحدث عن طي صفحة الماضي وتبقى العدالة في العراق تشهد تحديات حقيقية فالكل يتفق بضرورة قيام محاكمة عراقية عادلة تضمن فيها المشاركة الدولية الضرورية والتي يجب أن تكون عن طريق تشكيل لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة تساعد القضاء العراقي وتدربه مستفيدة من تجاربها في بلدان أخرى، ونؤكد ما جاء في وثيقة العفو الدولية(MDE) (14/080/2003، وبيان منظمة مراقبة حقوق الإنسان (العراق بحاجة إلى دور دولي) والصادر في 16 تموز 2003 ،وليس عن طريق الجانب الأمريكي لوحده خصوصا مع وجود مخاوف مبررة من صفقات ومساومات واحتمال إفلات العديد من الذين ارتكبوا جرائم أو ساهموا بقدر أو بآخر بمعاناة العراقيين خصوصا وأن البعض منهم اعتقل و أطلق سراحه وكذلك بسبب ما يمر به العراقيون من أوقات عصيبة تهدد كل تفاصيل حياتهم ،حيث لا تزال ساحة حقوق الإنسان تشهد انتهاكات وخروقات من قبل القوات الأمريكية بشكل خاص وقوات الاحتلال بشكل عام خلال عمليات المداهمات ومصادرة الأموال واحتجاز

العشوائي وما يخلفه من ضحايا وبشكل يومي تقريبا أبرياء مدنيين، صحفيين وحتى رجال شرطة، ونتيجة استمرار الحصانة الممنوحة لأفراد قوات الاحتلال إزاء العنف المفرط والاستخدام غير مبرر للقوة وعدم السماح للقضاء العراقي للبت في قضايا المحتجزين وعدم السماح للجمعيات العراقية الإنسانية بزيارة المعتقلين والاطلاع على أوضاعهم، المواطنين يجدون أنفسهم أمام هذه الأخطار بدون حماية أو دفاع عن حقوقهم فلا القوى في مجلس الحكم تضغط لوقف الانتهاكات الأمريكية، (سوى بعض التصريحات القليلة الغير كافية) ولا تسلط الأضواء على هذه الانتهاكات بشكل كاف ماعدا بعض الفعاليات التي نظمتها جمعيات عراقية غير حكومية وغاب عنها ممثلو مكتب حقوق الإنسان في سلطة الائتلاف ولم تحظ باهتمام كاف من الوزارات المختصة والقوى السياسية العراقية حتى اصبح المواطن العراقي يعيش الرعب عند مرور قوات الاحتلال من قرب سيارته أو بيته ،خوفا مما تترتب عليه من مخاطر ،وكذلك فشل قوات الاحتلال بالالتزام بالقوانين الدولية المتعلقة بحماية الحقوق الأساسية للسكان التزاما منها بالواجبات المترتبة بموجب القانون الدولي المنطبق على الاحتلال العسكري في:

اتفاقية لاهاي والأنظمة الملحقة بها (أنظمة لاهاي) الصادرة في 1907/10/18 ،اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 1949/8/12 المادة 75 من البروتوكول الإضافي للعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا النازعات المسلحة الدولية قواعد القانون الدولي العرفي (يمكن الاطلاع وبشكل تفصيلي على (مسؤوليات دول الاحتلال) من خلال وثيقة العفو الدولية بالرقم :MDE 14/089/2003 في 2003/4/16.

الإرهابيون ينالون من الأبرياء

ومن جانب آخر تنهش عمليات التفجير الإرهابية بجسد البلد وتنال من حق المواطنين الأبرياء بالأمن على أنفسهم وممتلكاتهم والتي كانت شرارتها الأولى تفجير سيارة مفخخة أمام السفارة الأردنية في بغداد وكارثة تفجير مقر الأمم المتحدة في القناة في بغداد في 2003/7/19 التي راح ضحيتها 24 قتيلاً و107 جريحاً كلهم من المدنيين بينهم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ثم توالت الجرائم في النجف واربيل والاسكندرية وكربلاء والكاظمية وبغداد ،وبالرغم من الإدانة الواسعة من قبل كل القوى السياسية والوطنية والدينية لهذه الجرائم ،ولكن هذه العمليات لا تزال مستمرة ويبدو إن عدم الكشف عن المتورطين بتلك الأعمال وعدم مصارحة المواطنين حول المعلومات المستحصلة أثناء توقيف المتهمين والمشتبه بهم هو خطأ اعتمدته سلطة الاحتلال لأسباب لا نفهمها ويبقى المواطن العراقي في شك مما يحصل ومن إمكانية منع حدوثه مرة أخرى، إن عدم وجود آلية واضحة لتعويض ضحايا هذه العمليات الإرهابية وعدم اعتماد الشفافية في التعامل مع قضايا التفجيرات الإرهابية أثناء التحقيق مع المتهمين يجعل من الصعوبة إقناع المواطن العراقي بأننا نسير بالطريق الصحيح للقضاء على الإرهاب وآثاره.

القتل للانتقام

وتنتشر عمليات الاغتيال والقتل للانتقام بشكل سريع وتأخذ مرة طابعاً عرقياً وأخرى طابعاً طائفياً وتنال من راح المواطنين من مختلف شرائح المجتمع، أصحاب محال تجارية، موظفين، طلاب، رجال دين معروفين، أساتذة جامعة وكفاءات علمية أو ناشطين علمانيين وناشطين في مجال حقوق الإنسان. إن البعض شكلوا مجاميع وأجهزة ومؤسسات تعمل في الظل على فرض قناعاتهم على الآخرين بالتهديد والاختطاف والتعذيب اضافة للقتل وابتلي العراق بالكثير من هذه المجاميع قسم منها هاجموا بعض دور العرض السينمائي وحتى المدارس كما حدث في 2003/10/4 حين اقتحم مسلحون حرمة مدرسة الموسيقى والباليه في بغداد وهددوا بخطف أطفال وابلغوا الإدارة إن عليهم إن يغلقوا المدرسة، وابتلت المحافظات الجنوبية التي ضحت بالكثير خلال الفترة السابقة من اجل الحرية والتمدن لمجتمعهم الجريح بشكل اكبر ب(مجاميع الظل) التي استجاب لها في بعض الحالات وللأسف بعض المسؤولين في دوائر الدولة خوفا أو ربما لأنهم يشاركونهم تلك القناعات!

ولنا أن نتصور مدى تمادي هؤلاء وثقتهم بأنهم بمنأى عن العقاب فهم يطلقون التهديدات ويصدرون النشرات موقعة باسمهم (أرسلت مجموعة منهم رسالة عبر البريد الإلكتروني هددوا فيها ناشطة في مجال حقوق المرأة بالقتل خلال بضعة أيام والأخطر من ذلك أن لا تقوم الشرطة ولا القوات المحتلة بمتابعة ومحاولة أيجاد المتسببين بمثل هذه العمليات وكأن من يستهدف ليس عراقيا ،ولا يتم تسليط الضوء عليها من قبل الإعلام والصحافة (سوى اثنان أو ثلاث صحف امتلكت الجرأة لرصد هذه الانتهاكات وأدانتها) لاشيء يمكن أن يبرر قتل واغتيال المواطنين بسبب المذهب والعقيدة والقومية والمعتقد الفكري.

لنواجه عمليات الاغتيال بكل جرأة

إن عمليات الاغتيال المستمرة تتطلب منا جميعا كمؤسسات مجتمع مدني ورجال قانون وسياسة ودين وأفراد ادانتها واتخاذ ما يلزم ضدها وضد نشاطات مجاميع الظل إن هذه الحوادث الخطيرة والانتهاكات الفاضحة يجب إن لا تقابل بالسكوت، إن هذه المجاميع لا يمكن إن تفرض تصوراتها على الآخرين بهذه الطريقة ولا يمكن لها الاستعانة بأي عذر لتبرير إرهاب الآخرين، إن ذلك غير مقبول قانونيا

إلى مؤسسات المجتمع المدني...

لنتخلص من (الأنا) ونبني عراقنا

بغداد-صائب أدهم

قبل الإجابة.. نسأل لماذا هذا السؤال؟ إنه سؤال اليوم والساعة. بلا شك. فـ(الأنا) تلعب دوراً مهماً وحيوياً في عطاء المواطن وتوجيه السلوك بما يكفل له أن يكون سوياً دائماً.. وفي ذات الوقت عند التخلي عن عقدة (الأنا) نمهد الطريق نحو شواطئ السلام والمحبة والحرية والبناء. وهي شواطئ يرنو إليها مجتمعنا الجديد ويتمنى الوصول إليها بعد العواصف الهوج التي مرت عليه منذ العشرينيات من القرن الماضي (تأريخ تأسيس الدولة العراقية) وفي المراحل الزمنية اللاحقة والتي آخرها (ظاهرة...) صدام حسين. وهي ظاهرة العنف التي فاقت كل ما قبلها وصارت غيمة سوداء غطت سماء العراق على مدى أكثر من ثلاثين عاما عجافاً..

نعود إلى سؤالنا الأول.. كيف التخلص من (الأنا) باعتبارها أحد أسباب (التقوقع) والتسلط وحب الذات وتصل في أحيان وممارسات كثيرة إلى حالة عبادة الذات.. مثلما كانت عليه حالة صدام حسين وقبله ممن هزمتهم واسقطتهم إرادة الشعوب. وسحقتهم التأريخ.. نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: هتلر وموسوليني وغوبلز وستالين الذي أصابته لوثة عبادة الذات إلى حد نصب نفسه (أبا) للشعوب. ووليا على أمرها ومقدراتها.. كان هؤلاء عبيداً لـ(الأنا) ورؤوسهم أوكاراً لها. انطلقت منها نزعات الاستيلاء والسيطرة والغطرسة..

و(الأنا) باختصار وتبسط ووفقاً للتعريف المتداول. وتعني الأنانية أي حب الذات وتفضيلها على أي شيء آخر وبخاصة عدم الاعتراف (إطلاقا) بحقوق الآخرين ووجودهم. فمثل هذا الاعتراف باب مغلق وفتحه أو طرقه (محرم).. وكثيرا ما نسمع بعضاً من تبريرات تدعو إلى الإنصياع إلى صوت (الأنا) منها مثلاً قول البعض: سأتخلى عن جشع الأنا. لكن أخرجني أولاً من مأزقي؟ والرد على هؤلاء الخروج من الأنا ليس (منة) منكم. بل العكس هي (منة) عليكم. لأنها تعني (تحريركم) من ضيق الصدر والأفق واللامبالاة والقاءكم في حضن الوطن وربوعه. تعني إسهامكم الوطني والإنساني عن طريق نكران الذات والمصلحة لكي تبقى راية العراق عالية شامخة ولكي لا تهاجر الطيور فرادى وأسراباً.

من جهة ثانية على هذا الصعيد. سأتطرق هنا إلى تبني البعض آراء لـ(فرويد) في تبرير (الأنا)..

إن سيجموند فرويد حلل الشخصية (الأنا) وسبر أغوارها. بل تعد هي من معطيات تجاربه العلمية (السايكولوجية). لكنه لم يقدم منهجاً لإصلاح هذا الخلل النفساني وإنما ركز في تحليله على الفروق بين الأنا العليا والأنا الأدنى. أي بين الذات العليا والذات الدنيا. وفرويد أيضاً لم يستنكر تفوق الأنا العليا على الآخرين الأدنى. لقد تعرض للاثنين بقوله: تلك هي طبيعة الإنسان. الأنا (غريزة) تدفع إلى تحقيق التفوق والتسلط والاستيلاء والاستعلاء. ولم يقل فرويد شيئاً للخروج من هذه الحالة أو كيفية الشفاء منها وإنما تحليلاً لها ووضعها بالحالة غير السوية.

إن هذه الحالة (المرضية) لا يمكن التخلص منها إلا بالاعتراف بقدسية نكران الذات أو كما قال البعض: الدخول والاعتكاف في الأديرة. وليس المستشفيات النفسية والعصابية..

ولعلماء الاجتماع رأي آخر، يتلخص: إن أردنا إقامة العدالة بين الناس أو الأقوام. فلابد من إيجاد مجتمع متكافئ. بلا فوارق. وهذا يتحقق بالمزيد من التطبيقات الديمقراطية وإقامة المؤسسات المجتمعية المدنية.

وعودة إلى فرويد وآخرين. إن الشعور الذاتي بالعظمة، أي الأنا المنفرجة: فيروس يعشش في المخ دون سائر أجزاء الجسد وهو يشكل عند المبتلي بهذا الفيروس اعتقاداً (ثوريا) يدعو إلى فرض السيطرة على مجتمع ناكر الأنا العليا.

والاجتماعيون عبر التأريخ ومنهم صاحب علم الاجتماع (ابن خلدون). فإن فرويد لم يأخذ أي شيء من فلسفتهم وطروحاتهم في تحليله للشخصية. والاجتماعيون يرون أن تحقيق (الصلاح) والتكافؤ بين الناس من منطلق يكاد يكون رومانسياً. فالناس جميعاً بشر من نسل آدم وحواء لا تفرق بين أجناسهم وألوانهم شرائع السماء وشرائع الأرض الأخلاقية والحضارية. وما يؤخذ على (فرويد) إنطلاقه من مفاهيم فلسفة (نيتشه) في الاستعلاء العنصري. والقفز على رؤوس الضعفاء أو تحطيمها. لأن هؤلاء (أقزام) وفي العنصر الجرماني. لا مكان للأقزام والملونين والشواذ. فكل شيء على وفق منطق نيتشه منطلقه من (الأنا العليا الحادة) وتتمثل في النخبة الجرمانية المتفوقة وجاء هذا المنطق في الأدبيات النازية متمثلاً بالشعار (المانيا فوق الجميع).

وبعد ربما سيطول الصراع والتناطح بين الأنا الحادة والأنا المنفرجة. لكن من المؤكد أن الديمقراطية وإقرار تكافؤ الفرص ستحل هذا الصراع وتجبر كل أشكال الأنا ونزعاتها على التراجع معترفة بمنطق التأريخ وحقوق الآخرين وبأن الأصلح هو الأبقى وهو الذي سيسود آخراً. وهذا ما حصل فعلاً على امتداد القرن الماضي وحتى الآن. ونموذجاً على ذلك لنسأل ما آلت إليه مصائر المصابين بـ(الأنا العليا- الحادة) ونعود مذكرين. أين هتلر وموسوليني وستالين وعيدي أمين وبوكاسا (مدى الحياة).. واليوم. أين أصبح صدام؟ (القائد العجزة..!) وأين مظهره المتعالي وسيكاره الهافانا والكفيار (مزة مع الكحول المعتق) وأين قصوره السيادية..؟

أخيراً: يا دعاة حقوق الإنسان ونهوض المجتمع المدني. هنا في العراق خاصة: ادرسوا التأريخ أكثر وبدقة، واستنبطوا لنا: كيف ننهض؟ كيف نستفيد من ابن خلدون الذي أسس علم الاجتماع ونجعله نافذة تطل من خلالها إلى حاضرنا ومستقبلنا. إن العودة إلى مفاهيم الأولين ليست تراجعاً وانما فضيلة ونور".

وندعوكم من خلال هذه السطور وبلا بطاقة دعوة إلى زيارة سجون ومعتقلات صدام الرعبوية وانشروا على الملأ في الداخل والخارج ما كانت عليه ممارساته البشعة.

انطلقوا يا قادة المجتمع المدني في (مجاهل) صدام حسين. فإن الكثير منها لم يكتشف بعد. وعلى جهدكم وأقلامكم تقع المسؤولية هذه.. وكذلك مسؤولية التخلص من الأنا بكل أنواعها